

Distr.: General
21 February 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب بموجبه المجلس إليّ أن أقدم تقارير فصلية عن الحالة في الصومال. ويشمل التقرير التطورات المستجدة منذ تقرير الأخير المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/642)، مع تركيز خاص على "بيان عدن" (S/2006/14) الموقع في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في اليمن بين رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، عبد الله يوسف أحمد، ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي شريف حسن شيخ عدن.

٢ - ويقدم التقرير عرضا مفصلا للتطورات التي أفضت إلى بيان عدن. ويقدم أيضا لمحة موجزة عن التطورات داخل الصومال وعن أنشطة المجتمع الدولي الداعمة لعملية السلام. ويشتمل التقرير على معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية، وعن الأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الصومال، مع تركيز خاص على الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الجفاف في المنطقتين الجنوبية والوسطى من البلاد.

ثانيا - الحالة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية

٣ - تميزت الحالة في الصومال في معظم سنة ٢٠٠٥ بالوصول إلى طريق مسدود من الناحية السياسية على مستوى قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ولا سيما فيما بين يوسف، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية التي مقرها في جوهر، ورئيس وزرائها، علي محمد جيدي، ورئيس البرلمان وبعض الوزراء المقيمين في مقديشو، بشأن مسائل منها مقر الحكومة، والأمن ونشر بعثة لدعم السلام مشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.



٤ - وسعيًا من رئيس الوزراء جيدي إلى كسر الجمود، قاد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وفدا وزاريا إلى مقديشو بهدف عقد اجتماع لمجلس الوزراء. وهوجم موكبه بمحرد وصوله إلى شمالي مقديشو. وانفجرت عبوة تحت إحدى "التقنيات" (المركبات المسلحة) التي تحرس سيارته. ورغم أنه لم يصب بأذى، فإن الانفجار أودى بحياة تسعة أشخاص وأدى إلى جرح ما لا يقل عن ١٠ آخرين. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في مقديشو اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء جيدي، لكن لم يحضره سوى الوزراء المواليين له أصلا. ورفض الوزراء المقيمون في مقديشو حضور الاجتماع بحجة أنه لم تجر مشاورات مسبقة بين الجانبين بشأن الاجتماع.

٥ - وكانت ثمة مبادرة مصالحة أخرى اضطلع بها في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بري عدن شيري "بري هيرالي" رئيس تحالف وادي جوبا المسيطر على كسمايو. حيث اقترح أن يتبع الحوار البرلماني نهجا قائما على مرحلتين. وتشمل المرحلة الأولى عقد اجتماع في كسمايو بين ١٦ برلمانيا عن كلا الجانبين (جوهر ومقديشو) لبحث الآليات التقنية، يلي ذلك اجتماع ثان موسع يمكن أن يكون بمثابة جلسة للبرلمان بكامل هيئته. وادّعى "بري هيرالي" أن مبادرته قد حظيت بتأييد كل من الرئيس يوسف ورئيس البرلمان. بيد أنه بالنظر إلى فشل الجانبين في التوصل إلى توافق مسبق في الآراء بشأن تحديد المكان الذي سيستضيف المرحلة الثانية من الحوار، لم يتسنّ عقد المرحلة الأولى من المحادثات. وقد اقترح "بري هيرالي" أن تكون كسمايو هي مكان انعقاد مرحلي الحوار باعتبارها حلاً توفيقياً.

٦ - وبعد أن كان الرئيس يوسف قد سافر إلى اليمن لحضور مؤتمر قمة إقليمي، التحق به في عدن رئيس البرلمان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ودخل الزعيمان في حوار برعاية الحكومة اليمنية. ونتيجة لذلك، وقع الرئيس يوسف ورئيس البرلمان، في ٥ كانون الثاني/يناير، بيان عدن من أجل "... فتح صفحة جديدة وطيّ الخلافات بينهما ...". واتفقا بموجب أحكام البيان الموقع على احترام المبادئ والقواعد المكرسة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، وعقد دورة للبرلمان في غضون ٣٠ يوما داخل الوطن وفي مكان يتم الاتفاق عليه فيما بعد. ودعا الزعيمان أعضاء البرلمان والحكومة الاتحادية الانتقالية إلى "... وضع الخلافات والشحناء التي لا طائل من ورائها جانبا، مطالبين بضرورة لم الشمل والوحدة، واضعين المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار ...". وأهابا أيضا بالاجتماع الدولي أن يقدم كامل الدعم للجهود المبذولة من أجل عقد أول دورة للبرلمان الاتحادي الانتقالي على أرض الوطن.

٧ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، التقى الرئيس يوسف ورئيس البرلمان في نيروبي مرة أخرى، والتحق بهما رئيس الوزراء جيدي في اليوم التالي. وأثناء مقامهم في نيروبي، رتب الرئيس عقد أول اجتماع بين الزعماء الثلاثة منذ نشوء الانقسام في قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في أيار/مايو ٢٠٠٥. والتقى الزعماء مجتمعين بالرئيس موي كيباكي واجتمعوا فرادى مع ممثلين عن المجتمع الدولي في نيروبي. وشددوا في تلك الاجتماعات على التزامهم ببيان عدن وبالمبادرة إلى عقد دورة للبرلمان. وأثناء المباحثات بين ممثلي الخاص وكل من الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جيدي، طلبا إليه كلاهما تقديم المساعدة من أجل وقف الحظر المفروض على الأسلحة كي يتسنى تدريب الشرطة والجيش الوطنيين الصوماليين.

٨ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، عقد رئيس البرلمان اجتماعاً لأعضاء البرلمان الموجودين بمقديشو لإظهار تأييدهم لبيان عدن. وبعد التشاور مع زملائه، عاد رئيس البرلمان إلى نيروبي. ووصل الرئيس يوسف إلى نيروبي في ٢٧ كانون الثاني/يناير بعد مشاركته في قمة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم، وعقد محادثات مع وزير الأمن الداخلي بالحكومة الاتحادية الانتقالية، محمد قنياري أفرح، وهو أحد الزعماء الرئيسيين الموجودين في مقديشو، في اجتماع وصف بأنه اجتماع مصالحة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قدم أيضاً إلى نيروبي رئيس الوزراء جيدي وعقد اجتماعات مع الرئيس يوسف ورئيس البرلمان بشأن سبل تنفيذ بنود بيان عدن.

٩ - وبعد مشاورات مكثفة بين زعماء المؤسسات الاتحادية الانتقالية، أعلن رئيس البرلمان في ٣٠ كانون الثاني/يناير أن الاختيار وقع على بايدوا كي تكون مكان انعقاد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي داخل الصومال المقرر أن تعقد في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ووردت تقارير تفيد بأن رئيس الوزراء قد غادر نيروبي متوجهاً إلى جوهر قبل الإعلان نتيجة لما يساوره من قلق بشأن اختيار بايدوا مكاناً لعقد الدورة البرلمانية. وناشد الرئيس يوسف، في مداخلته بمناسبة الإعلان، المجتمع الدولي تقديم المساعدة من أجل إعادة رئيس الوزراء جيدي إلى صف الإجماع.

١٠ - واجتمع، في اليوم التالي، ممثلي الخاص، هو ومجموعة من السفراء الممثلين للمجتمع الدولي، بالرئيس يوسف ورئيس البرلمان. وطلب الرئيس يوسف إلى المجموعة السفر إلى جوهر للالتقاء برئيس الوزراء جيدي والتماس تأييده لعقد الدورة البرلمانية المعلن عنها، في بايدوا. وفي ١ شباط/فبراير، التقى ممثلي الخاص، هو وأفراد آخرون من المجتمع الدولي، برئيس الوزراء جيدي في جوهر. وأعرب رئيس الوزراء عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في بايدوا.

بيد أنه أكد من جديد التزامه ببيان عدن وأعرب عن استعداده للعمل من أجل تسوية المسائل العالقة مع الرئيس في المستقبل القريب.

ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

١١ - لم يدخر ممثلي الخاص جهداً، خلال الفترة التي سبقت التوقيع على إعلان عدن، من أجل إقناع زعماء المؤسسات الاتحادية الانتقالية بفتح حوار من أجل تخطي خلافاتهم وتعزيز المصالحة وتهيئة الظروف التي ظلها ستتمكن المؤسسات الصومالية من العمل بفاعلية. وبذل العديد أيضاً من أفراد المجتمع الدولي جهوداً حميدة لتشجيع الأطراف الصومالية على المضي قدماً باتجاه الحوار والمصالحة.

١٢ - وزار ممثلي الخاص جوهر، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ جوهر، والتقى بالرئيس يوسف لبحث سُبُل تحريك العملية السياسية. ومع أن ممثلي الخاص يتفهم إحجام الرئيس عن قبول الوساطة الخارجية، إلا أنه شدد على ضرورة قيام الرئيس يوسف بفتح قنوات مع الزعماء الموجودين في مقديشو وإشراكهم في حوار حقيقي يرمي إلى إنشاء حكومة فاعلة في الصومال. واجتمع مع الرئيس يوسف مرة أخرى في نيروبي، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وشجعه على مواصلة جهوده لصالح الحوار فيما بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي نفس المضممار، واصل ممثلي الخاص، وموظفو مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، الاجتماع مع زعماء المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتشجيعهم على التحرك باتجاه الحوار. وفي مناسبات عديدة، حث ممثلي الخاص، رئيس البرلمان على عقد دورة للبرلمان في وقت مبكر. وأبدى رئيس البرلمان، في اجتماع عقده في نيروبي، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، مع ممثلي الخاص، التزامه بعقد دورة للبرلمان بكامل هيئته في المستقبل القريب.

١٣ - وقد رحب ممثلي الخاص، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فيما بعد، بتوقيع الرئيس يوسف ورئيس البرلمان على بيان عدن. والتقى ممثلي الخاص بالقادة الثلاثة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، وهنأهم على التوقيع على بيان عدن. وشجعهم على المبادرة بتنفيذه، ولا سيما عقد دورة البرلمان في غضون فترة ٣٠ يوماً. وأعرب القادة الثلاثة عن التزامهم ببيان عدن، ورغبتهم في العمل مع أعضاء البرلمان للمساعدة على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن مكان عقد الدورة الأولى داخل الصومال.

١٤ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، التقى وفد سويدي رفيع المستوى بالرئيس يوسف في جوهر وبحث معه السبُل الممكنة لتعزيز التزام المجتمع الدولي تجاه الصومال، بما في

ذلك تنشيط لجنة التنسيق و الرصد التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من أجل إيصال الدعم الدولي إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية. وقد كتب رئيس الوزراء جيدي في وقت سابق إلى أعضاء المجتمع الدولي مُقترحاً سبلاً لتحسين أداء لجنة التنسيق والرصد. وسعى من الوفد السويدي إلى جعل لجنة التنسيق والرصد آلية أكثر فاعلية، قدّم مشروع مقترح بشأن ولاية لجنة التنسيق والمتابعة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. وبعد التشاور مع أعضاء المجتمع الدولي، قدم ممثلي الخاص إلى رئيس الوزراء جيدي مقترحاً منقحاً، يستند إلى المشروع السويدي. وتواصل الحكومة السويدية التشاور مع الحكومة الانتقالية الاتحادية من أجل وضع الولاية الجديدة للجنة التنسيق والرصد في صيغتها النهائية، يؤدي إلى تعزيز وتنسيق الدعم الدولي المقدم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١٥ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عُقدت، في جوهر، الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وكان من بين المشاركين: وزراء من إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي وممثلون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، ووفود من إريتريا والسودان وكينيا، وممثلون عن المجتمع الدولي. وأوصى بعض أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، خلال الاجتماع، باتخاذ تدابير عقابية ضد المخربين المُحتملين لعملية السلام، وببذل مزيد من الجهود لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وأكد أيضاً البيان الختامي، الذي تضمن العديد من وجهات النظر هاته، الموقف الذي سبق أن تبنته الهيئة بشأن نشر بعثة لدعم السلام في الصومال بقيادة تلك الهيئة. ودعا وزراء الهيئة مجلس الأمن إلى ”اتخاذ إجراءات مناسبة وتمكينية لتمهيد الطريق أمام نشر بعثة دعم السلام في الصومال في أقرب وقت ممكن“. واقترحوا أيضاً نشر بعثة من المراقبين العسكريين تابعة للهيئة كعنصر متقدم من بعثة دعم السلام في الصومال، وشددوا على ”الحق الرسمي“ للحكومة الاتحادية الانتقالية في ”إنشاء وتدريب وتجهيز سلطات إنفاذ القانون التابعة لها، في الوقت الذي تلتزم فيه التعاون الدولي من أجل بلوغ الهدف المتمثل في رفع حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة“.

١٦ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، دعا البيان الختامي لمؤتمر قمة منتدى صنعاء - الذي ضم رؤساء دول إثيوبيا والسودان والصومال واليمن - مجلس الأمن إلى رفع حظر الأسلحة عن قوات حفظ السلام عندما يتم نشرها في الصومال لإحلال السلم والأمن. واجتمع المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في الخرطوم، واتخذ قراراً دعا فيه، ضمن جملة أمور، ”... مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يمنح إعفاء من حظر الأسلحة المفروض على الصومال بهدف تسهيل نشر...“ بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة دعم السلام

في الصومال التابعة للاتحاد الأفريقي. ورحبت الحكومة الاتحادية الانتقالية بهذا القرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي.

١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، زار العديد من الوفود جوهر من أجل التباحث مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وعقدت بعثة جامعة الدول العربية محادثات مع المسؤولين في جوهر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم سفير بلجيكا في كينيا أوراق اعتمادة إلى الرئيس يوسف في جوهر. وزار وفد صيني جوهر ووقع عددا من الاتفاقات الاقتصادية والتقنية مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عقد وفد إيطالي برئاسة السيناتور ألفريدو مانتिका، وكيل وزارة الشؤون الخارجية، مناقشات مع رئيس الوزراء جيدي وأعضاء آخرين من الحكومة الاتحادية الانتقالية.

رابعاً - التطورات المستجدة داخل الصومال

١٨ - سعى شيوخ قبيلة ديغيل - ميريفلي إلى تسوية الخلافات الناشئة في منطقة بايدوا بين شيخ عدن مادوي (وزير العدل) وحسن محمد نور "شاتيجودود" (وزير الزراعة) من جهة، ومحمد إبراهيم "حبصادي" الذي يسيطر اسمياً على المدينة، من جهة أخرى. وترمي جهود المصالحة هاته إلى تشكيل إدارة إقليمية مشتركة. وقد زادت الآن أهمية العملية وطابعها الملح بعد إعلان بايدوا مكاناً لعقد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي داخل الصومال.

١٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عصّف الخلاف بأول دورة لبرلمان "صوماليلاند" المنتخب حديثاً. واندلع النزاع عند ما تحدى أعضاء المعارضة في البرلمان من حزب الوحدة (كلميا) وحزب العدالة والديمقراطية قراراً اتخذته رئيس البرلمان بالنيابة برفع جلسة البرلمان، وعمدوا إلى انتخاب رئيس جديد ونائبين له. وقد عارض تلك الخطوة أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي المتحالف الحاكم. بيد أنه بتدخل مجلس الحكماء في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلن "الرئيس" ضاهر ريالي كاهين، قبوله انتخاب أعضاء المعارضة البرلمانية لرئيس البرلمان ونائبه.

خامساً - الأمن

٢٠ - ما زال انعدام الأمن يُمثل مشكلة كبيرة لوكالات العون في معظم أرجاء البلاد. وقد تسببت الاشتباكات الأخيرة بين العشائر وداخل العشيرة الواحدة على الأراضي والمياه وحقوق الرعي في حدوث العديد من الإصابات بين المدنيين. ووقع معظم هذه الاشتباكات في الجزأين الأوسط والجنوبي من الصومال حيث لا يزال من العسير وصول المعونة الإنسانية.

وتفيد التقارير باستمرار انتهاكات حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وبالإضافة إلى وجود استعدادات عسكرية وأنشطة وتحركات من جانب بعض قادة الفصائل لها صلة بالخلافات القائمة على نطاق المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وتصاعدت أيضا حوادث الإغارة على السفن وغيرها من أعمال القرصنة، مما يشل قدرة الأمم المتحدة على إيصال الأغذية والمساعدات الأخرى إلى السكان المحتاجين.

٢١ - ووردت تقارير بتصاعد وتيرة نشاط المتطرفين في مقديشو وفي جوبا السفلى. ولا يشكل هذا قلقا بالنسبة للأمم المتحدة فحسب، بل إنه يثير الانزعاج أيضا لدى الجانبين من فرقاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية. واشتدت أيضا حدة القتال بين ميليشيات محاكم الشريعة والميليشيات التابعة لقادة الفصائل الآخرين في شمال مقديشو. وطبقا لتقارير مختلفة، يُشتبه بأن أفرادا من المقاتلين مرتبطون بعناصر القاعدة وبأنهم قد أقاموا معسكرات تدريب في الجزء الجنوبي الشرقي من الصومال.

٢٢ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حكمت محكمة في هرجيسا، "صوماليلاند"، على ثمانية أشخاص بالإعدام لقتلهم ثلاثة من عمال الإغاثة الدوليين بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وحكم على أربعة أشخاص آخرين بالسجن مدى الحياة لاشتراكهم في جرائم القتل تلك. وعلى الرغم من أنه لم تقع حوادث ذات بال بين "صوماليلاند" و "بونتلاند"، في المنطقتين المتنازعتين عليهما، سول وساناغ، في الأشهر الماضية، فقد ظلت التوترات تؤثر على إمكانية وصول المعونات الإنسانية إلى الإقليم. ويبدو أنه لم يحرز تقدم نحو إيجاد حل سياسي للصراع. بيد أنه، جرى تبادل للأسرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حيث تم تبادل ٣٦ أسيرا بين الإدارتين من الأسرى الذين كان قد قبض عليهم في عام ٢٠٠٤ (٢٤) من "صوماليلاند" و ١٢ من "بونتلاند".

٢٣ - وقد تسببت التوترات في المنطقة الوسطى والناجمة عن وجود قوى تدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وأولئك المنتمين إلى فصائل القادة في مقديشو في إثارة القلق. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عُززت بعض الشيء القوة العسكرية للقوات الموالية للقادة الذين يتخذون مقديشو مقرا لهم والقادة العسكريين للفصائل المتحالفة معهم في بلد. ولكن برغم التهديدات الشفهية بمهاجمة جوهر، لم تقع حوادث في هذا الصدد. وقد أبلغ أيضا عن حدوث توترات بين القوى الموالية للرئيس يوسف والقوى التي تنتمي لإدارة شايبيل الوسطى، حيث أدت تلك التوترات إلى حدوث مواجهة في منطقة جوهر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أسفر عن وفاة شخصين.

٢٤ - وحدثت أيضا مواجهات خطيرة بين بعض العشائر والعشائر الفرعية في المنطقة الوسطى. وقد خلف القتال المتقطع، الذي اتسع نطاقه أحيانا، بين ميليشيا سعد وميليشيا سليمان، وهما عشيرتان فرعيتان من قبيلة الحوية في منطقتي مودوغ الجنوبية وغلغادود، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ما لا يقل عن ٤٣ قتيلا و ٥٠ جريحا. وعلى الرغم من تدخل كبار السن والقادة الآخرين لتهدة الوضع، إلا أن التوتر ما زال قائما بين العشيرتين.

٢٥ - وشهدت هذه المنطقة مواجهات وتوترات بين بعض العشائر والميليشيات الأخرى. ففي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حصد القتال الذي حدث في منطقة شايل السفلى بين عشيرتي غاري وجيدو وهما فرعان من عشيرة ديغيل - ميريفلي أرواح أكثر من ثمانية أشخاص، بينما جرح أكثر من ١٠ آخرين. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قتل ثلاثة من رجال الميليشيا وجرح سبعة آخرون عند اندلاع قتال في وانلا وين بسبب ادعاء أحد الجانبين بأن الجانب الآخر قام بمصادرة أسلحة ومركبات عسكرية تابعة له.

٢٦ - ومن الملامح الرئيسية لاستمرار انعدام الأمن في مقديشو محاولة اغتيال رئيس الوزراء غيدي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر الفقرة ٤ أعلاه). ويبدو أن الاغتيالات المقصودة في ارتفاع حيث شملت اغتيال قادر عثمان إيلمي بوكوري، إبن النائب الثاني لرئيس البرلمان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأحمد ضاهر سعيد، سائق في منظمة سويدية غير حكومية هي منظمة خدمات المعونة الدولية، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ اغتيل في نفس اليوم صلال علي دوري، وهو عقيد سابق بالقوات الجوية، وعلي حاجي محمد، وهو عقيد سابق بالشرطة، والعقيد محمد حسن عدوي، وهو ضابط عامل بالشرطة، في حوادث منفصلة من قبل مسلحين غير معروفين.

٢٧ - وعلى الرغم من أن معظم نقاط التفتيش التابعة للميليشيات بالعاصمة قد جرى تفكيكها خلال السنة، إلا أن الشواغل الأمنية الأخرى تشمل وجود ميليشيات تابعة لفصائل مختلفة، تضم عناصر تعمل لحسابها الخاص وعناصر متطرفة، كما تشمل المواجهات بين تلك الميليشيات. وفي شمال مقديشو حدثت أيضا مواجهات متكررة بين ميليشيا محكمة أبوبكر عمر أدان الشرعية في وايسلي وبين مؤيدي بشير راغي. وينتمي أدان وراغي كلاهما إلى عشيرة الأبال الفرعية التابعة لعشيرة الحوية. وأسفر القتال الأخير الذي اندلع بين الطرفين في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بالقرب من ميناء المعان، عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصا وجرح ٣٠ آخرين. وفي القتال السابق بين الميليشيتين، والذي حدث في حي بوندهيري بشمال مقديشو في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قتل حوالي ٣٠ شخصا، بينهم مدنيين،

وجرح أكثر من ٥٠ شخصا. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قتل خمسة مدنيين وجرح ثلاثة آخرين عندما سقطت قذيفة هاون في جنوب مقديشو. وقد فشلت، حتى الآن، الجهود التي يقوم بها كبار السن لحل الصراع.

٢٨ - وما زال القتال الدائر بين عشيرة وأخرى وفي داخل العشائر هو المسؤول عن قدر كبير من العنف الحاصل جنوب الصومال. فهناك قتال دائر بين ميلشيات جليلي وبوقول - حوره في منطقة تاغلو وحولها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد قتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر بعد نزاع بين العشيرتين حول حقوق قطع الأشجار بالقرب من قرية سيغلي. وفي أوائل شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ قتل ١٣ شخصا لأسباب تتعلق بنفس النزاع. وحدثت مواجهة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بين عشيرتي الليسان والحارو الفرعيتين التابعتين لعشيرة الرحانوين (ديغيل - ميريفيل) إثر نزاع حول الأحقية في الحصول على الماء في قرية تقع على مقربة من بيرديل أفضى إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر توفي ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص أثناء قتال بين عشيرتي الحبير والينتار الفرعيتين التابعتين لعشيرة الديغيل - ميريفيل بسبب نزاعهما الطويل الأمد حول ملكية قرية إيدالي. وشملت المواجهات الأخرى قتالا نشب داخل المجموعة التي تدير بلدة برحكبا حول السيطرة على المدينة، ومواجهات في حودور في كانون الثاني/يناير حول السيطرة على المركبات العسكرية. وأسفرت كل من الحادثتين عن خسائر كبيرة في الأرواح.

٢٩ - وبينما ظلت كيسمايو هادئة عموما أثناء معظم الفترة التي يغطيها التقرير، فقد نشب قتال عنيف في ١٥ كانون الثاني/يناير بين قوات باري حيرالي وبين ميليشيا العقيد عبيدي عقال. وتشير التقارير إلى أن العقدي عبيدي عقال وقع في أسر قوات باري حيرالي.

٣٠ - وأصبحت القرصنة مشكلة رئيسية على طول الساحل الشرقي للصومال بأكمله. وبحسب المجلس البحري الدولي، أبلغ عن أكثر من ٣٤ هجوما على سفن تجارية خلال الفترة بين آذار/مارس ٢٠٠٥ وأواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بما في ذلك محاولة غير ناجحة للاستيلاء على سفينة الرحلات 'سيبورن سبيريت' في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تم الاستيلاء على سبع سفن على الأقل ما زالت خمس منها على الأقل في حوزة المختطفين.

٣١ - ويسود القلق الشديد المنطقة والوكالات الإنسانية إزاء استمرار القرصنة وأثرها على شحنات المعونة الإنسانية إلى الصومال. وقد قرر مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) في بياهم الختامي بعد اجتماعهم في جوهر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر

أن يقوموا بتنسيق استراتيجياتهم وخطط عملهم في مواجهة هذا التحدي المشترك بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي (انظر الفقرة ١٥ أعلاه).

٣٢ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قام طاقم سفينة حربية تابعة لأسطول الولايات المتحدة الأمريكية باعتقال ١٠ من الصوماليين المتهمين بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي. وقد ذكر بأن القوات الأمريكية أنقذت، أثناء هذه العملية، طاقما مكونا من ١٦ من البحارة الهنود كان الصوماليون يحتجزونهم كرهائن على السفينة. وسلمت الولايات المتحدة الصوماليين المتهمين بالقرصنة إلى السلطات الكينية في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وهذه أول مرة يتم فيها اتخاذ هذا الإجراء الإنفاذي ضد قراصنة يعملون قبالة الساحل الصومالي منذ ازدياد أعمال القرصنة في أوائل عام ٢٠٠٥. وقد بدأت السلطات الكينية في اتخاذ إجراءات قضائية لمحاكمة المتهمين.

٣٣ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أحلت إلى رئيس مجلس الأمن خطابا مؤرخا ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وجهه إلى الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، إيثيموس إي. ميتروبولوس، بخصوص تزايد عدد حوادث القرصنة والنهب المسلح قبالة الساحل الصومالي. وذكر الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية في خطابه أن جمعية المنظمة قد طلبت في دورتها الرابعة والعشرين توجيه اهتمام مجلس الأمن إلى قرارها بشأن الصومال.

سادسا - الوضع الإنساني

٣٤ - شهد الوضع الإنساني تدهورا كبيرا في الشهور الأخيرة حيث يواجه الصومال أسوأ موجة جفاف خلال عقد من الزمان. وقد أدى عدم هطول أمطار الخريف (الدير) في جنوب الصومال إلى تفاقم الوضع الذي كان مترددا في الأصل، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدة عاجلة إلى ١,٧ ملايين شخص. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يحتاجون للمساعدة والحماية.

٣٥ - وفي شمال الصومال كان موسم أمطار الخريف لعام ٢٠٠٥ طبيعيا عموما مما أدى إلى تحسن أحوال المراعي والماشية. ولكن بعض الجيوب المحلية في سول وساناغ تلقت كميات قليلة جدا من الأمطار، مما عرّض انتعاش المجتمعات في هذه المناطق للخطر. وفي المناطق الوسطي ما زالت الصراعات التي لم تفض تؤثر على سبل العيش وتؤخر الانتعاش. وفي المناطق الشمالية والوسطى لا يزال ٢٩٠ ٠٠٠ شخص يمرون بأزمة حادة فيما يتعلق بالطعام وسبل العيش.

٣٦ - وأصبح الوضع في جنوب الصومال مدعاة للقلق بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حيث أدت شحة الأمطار إلى نضوب المراعي ومصادر المياه، وأثر ذلك بدوره على الماشية وعلى حالة المراعي وإنتاج المحاصيل. ويتوقع أن يكون حصاد المحصول السنوي أقل حصاد خلال عقد من الزمان - فسيبلغ ٥٠ في المائة فقط من متوسط (محصول ما قبل الحرب الأهلية). وأكثر المناطق تأثراً هي غيدو وجوبا السفلى وجوبا الوسطى ومناطق باي وباكول التي عانت من مستويات عالية من سوء التغذية (أكثر من ٢٠ في المائة في بعض المناطق) بما يتجاوز المستويات الحدية في حالات الطوارئ. وبالنظر لخطورة الوضع الحالي واحتمالات تدهوره، فإن تلك المناطق تواجه خطراً معتدلاً بحدوث مجاعة قبل بدء موسم الأمطار التالي في نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٧ - وقد أثرت أعمال القرصنة المستمرة على طول الساحل الصومالي على توريد الإمدادات إلى جنوب الصومال، وبصفة خاصة السلع مثل الطعام والوقود، وكذلك إمكانية الوصول إلى المناطق المحتاجة للعون، في وقت يتدهور فيه الوضع الإنساني وتزايد الاحتياجات في جنوب الصومال. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وصلت مخزونات برنامج الأغذية العالمي من الأغذية في البلاد إلى أدنى مستوى لها في تاريخها بسبب القرصنة. ولأول مرة منذ خمس سنوات يلجأ برنامج الأغذية العالمي لنقل المعونة من الأغذية إلى جنوب الصومال برا عن طريق كينيا. ولكن، بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عندما تجلّت خطورة الوضع الإنساني، استأنف برنامج الأغذية العالمي إرسال شحنات الأغذية على نطاق صغير عن طريق ميناء ميركا الجنوبي بينما واصل في نفس الوقت نقل الأغذية برا عن طريق كينيا.

٣٨ - وقد استهدفت عملية النداء الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٦، التي أطلقت في نيروبي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مليون شخص على الأقل. وللتصدي لاحتياجات السكان المتأثرين، التي ازدادت تفاقمًا بسبب الجفاف، سيتعين على أوساط مانحي المعونة زيادة قدراتهم التشغيلية في الميدان. وقد يتعين النظر في تنقيح النداء لمواكبة الاحتياجات المتزايدة رهناً بما يحدث من تطورات في مطلع عام ٢٠٠٦. وقد أنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية في منتصف كانون الثاني/يناير لجنة للكوارث على المستوى الوزاري بغرض التصدي للجفاف وإقامة اتصال وثيق مع أوساط تقديم المساعدة الإنسانية. وسيكفل منسق الشؤون الإنسانية للصومال استجابة منسقة من قبل أوساط تقديم المعونة الإنسانية. لقد جرى التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم مع رئيس الوزراء غيدي مع الترام من جانبه بترويج تلك المذكرة أيضاً لدى السلطات المحلية من أجل تعزيز التعاون وضمان حرية الوصول بدون إعاقة للمعونة الإنسانية.

٣٩ - وبينما تنتشر آثار الجفاف عبر جنوب الصومال، يصبح وصول المساعدة الإنسانية لاحتياجها لأولئك الذين يحتاجونها أمرا بالغ الأهمية. ونظرا لأن الوضع الإنساني بات يتدهور وما فتئت تزداد الاحتياجات في جنوب/ووسط الصومال فإن تحقيق الوصول إلى الأماكن المتضررة، والحفاظ على ذلك سيمثل تحديا أكبر. وقد حدثت تطورات مشجعة. على أنه، بينما أخذت آثار الجفاف تهيمن على جنوب الصومال، أشار عدد متزايد من السلطات المحلية إلى الالتزام بإعادة تحديد الارتباط مع وكالات المعونة. وقد أصبح إجراء تقييم مشترك بين الوكالات للوضع الإنساني في جنوب غيدو ممكنا بفضل الدعم الذي قدمته السلطات المحلية. وفي غيدو أيضا، مكنت بعض التحسينات التي طرأت في منطقة الواك منظمة كير الدولية من استئناف توزيع الأغذية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على السكان الضعفاء، ويشمل ذلك المدنيين الذين تأثروا بالقتال الذي دار بين غاري والمريحان في عام ٢٠٠٥. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قام منسق الشؤون الإنسانية بتوقيع مذكرة تفاهم مع إدارة شابيل الوسطى بجوهرة لتنظيم العلاقات بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات الإقليمية.

٤٠ - واستمر الاستقرار النسبي في المناطق الشمالية يعمل على تيسير إمكانية الوصول إلى الأماكن المتضررة. معظم الأقاليم، باستثناء المنطقتين المتنازاع عليهما، وهما سول وساناغ، اللتين استمر التوتر الجاري فيهما يؤثر على تقديم المساعدة بطريقة سلسة برغم الاتفاقات الخطية المبرمة مع السلطات في كل من "صوماليلاند" و "بونتلاندي". فالقيود التي فرضتها تلك السلطات أدت إلى وقف، المساعدة الطبية والإنسانية في المنطقة أثناء الفترة التي يشملها التقرير وتعليق تلك المساعدة في حالة واحدة على الأقل.

سابعاً - الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تعزيز السلام

ألف - الحكم

٤١ - واصل مشروع دعم الميزانية في حالات الطوارئ في الصومال، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمله كآلية للتمويل المنسق لدعم الميزانية المقدمة من المانحين إلى المؤسسات الصومالية الناشئة. وخلال الفترة قيد الاستعراض يسر المشروع مشاركة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في أكثر من ٤٠ اجتماعا دوليا. كما قام بتمويل انتقال المسؤولين الحكوميين أثناء سفرهم داخل الصومال، وساعد في الجهود الرامية للتوسط بين الجماعات المحاربة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ توجد خطط من خلال المشروع لدفع بدلات لأعضاء البرلمان وتنظيم إنشاء أمانة للبرلمان طيلة الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي داخل الصومال. وبالإضافة

إلى ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل أربع دراسات للسياسات المتعلقة بالمسائل الرئيسية في مجال الخدمة المدنية من خلال برنامج الحكم والخدمات التمويلية التابع له.

٤٢ - وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل دعم الانتقال إلى الحكم الرشيد في عام ٢٠٠٥ عن طريق أنشطة متنوعة تشمل مشروع المغتربين الصوماليين المؤهلين لتقديم الدعم التقني، الذي أقيم لإشراك مواطني الشتات الصوماليين في إعادة بناء البلد. وبموجب هذه المبادرة تم حتى الآن نشر ٢٧ مستشاراً من مواطني الشتات الصوماليين لمساعدة المؤسسات المحلية في اعتماد أفضل الممارسات لإنجاز ما تقدمه من خدمات.

٤٣ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده أيضاً لاستحداث خدمات مالية في الصومال مع التركيز بصفة خاصة على تقوية قدرات الجهات الصومالية المتخصصة في تحويل الأموال، والتي توفر القناة الأساسية للتحويلات المالية إلى البلاد. وتركز هذه المبادرات على بناء المعرفة بالأنظمة الدولية في بلدان المصدر الرئيسية والحصول على برامج إلكترونية لتحسين المطابقة والعمليات التجارية. كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة من أجل وضع إطار قانوني وتنظيمي لدخول المصارف الصومال، ويشمل ذلك إنشاء مصرف مركزي في الصومال.

٤٤ - وفي إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال، يعكف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حالياً على تنفيذ ثلاثة مشاريع تركز على: إعادة تشكيل النظام القضائي وإحيائه؛ وإنشاء لجنة وطنية للمصالحة؛ وتنظيم حلقة دراسية بشأن النظام الاتحادي والشؤون الدستورية. ويجري تنفيذ مشروعين (هما المشروع المتعلق بالقضاء والمشروع المتعلق بإنشاء لجنة وطنية للمصالحة) عن طريق البرنامج الإنمائي. وسينفذ المشروع الثالث (المتعلق بتنظيم حلقة دراسية بشأن النظام الاتحادي والشؤون الدستورية) فور اجتماع أعضاء البرلمان واتفاقهم على مكان انعقادها وجدولها الزمني. ويكمن هدفها الأساسي في تشجيع الحوار بشأن الميثاق الاتحادي الانتقالي وتمهيد السبيل لاعتماد دستور اتحادي جديد.

٤٥ - ويسعى المشروع المتعلق بالقضاء إلى المساعدة على إنشاء لجنة قضائية لإعادة بناء النظام القضائي المحلي وفقاً للأعراف القانونية الصومالية ومبدأ سيادة القانون، وذلك من خلال تدريب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم وبناء قدراتهم. ويكمن الهدف الأساسي للمشروع المتعلق بإنشاء لجنة وطنية للمصالحة في المساعدة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لتحقيق أهداف المصالحة المحددة في الميثاق الاتحادي الانتقالي. وقد رشحت الحكومة الاتحادية الانتقالية أعضاء هذه اللجنة وهم الآن في انتظار موافقة البرلمان عليهم لبدء تدريبهم.

باء - التقييم المشترك للاحتياجات

٤٦ - زاد التقييم المشترك للاحتياجات في الصومال الجهود التي يبذلها زيادة كبيرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بإشراك أكثر من ٥٥ خبيراً من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصوماليي الشتات في أفرقة تتناول مجموعات من المواضيع ومشاركة نحو ٦٥ من نظرائهم الصوماليين في العملية. ويغطي التقييم ٦ مجموعات من المواضيع ذات الأولوية وهي: الحكم والسلامة وسيادة القانون؛ وإطار سياسة الاقتصاد الكلي ووضع البيانات؛ والهياكل الأساسية؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية الفئات الضعيفة؛ والقطاعات المنتجة والبيئة؛ وسبل كسب الرزق والحلول المتاحة للمشردين. ويشمل التقييم أيضاً ثلاث مسائل شاملة هي: بناء السلام، والمصالحة ودرء الصراعات؛ وبناء القدرات؛ وتنمية المؤسسات (العامة والخاصة) ومبادرات مكافحة الفساد؛ والتكافؤ بين الجنسين وحقوق الإنسان.

٤٧ - وعقدت حلقة عمل افتتاحية للتقييم في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بهدف أساسي هو تعزيز العمل الجماعي والتواصل بين قادة مجموعات التقييم وخبرائها، إلى جانب نظرائهم الصوماليين وذوي الخبرة في تقييم الاحتياجات بعد انتهاء الصراعات.

٤٨ - وعقدت حلقة عمل تخطيطية بجوهري في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر بهدف تنظيم ٤ حلقات عمل في المنطقة الجنوبية، والمنطقة الوسطى، ومنطقة مقديشو، والمنطقة الجنوبية-الغربية. وكانت أيضاً فرصة لمد الجسور بين المديرين المحليين والإقليميين، وكذلك مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع المدني. وصدر عن الحلقة بيان أعلن فيه هؤلاء المسؤولون عن تأييدهم المطلق للتقييم وللوصول إلى مناطقهم.

٤٩ - وتقرر إجراء حلقات عمل تشاورية داخلية بشأن التقييم في "صوماليلاند" و "بونتلاند" والمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية-الغربية ومنطقة مقديشو. وعقدت أولى هذه الحلقات في هرجيسا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ومن بين المشاركين خبراء دوليون من الأمم المتحدة والبنك الدولي، وممثلو المجموعات الإقليمية لتداول الأفكار ومنها المنظمات النسائية، والشباب، والمجتمع المدني، والشيوخ التقليديون، والمنظمات الدينية، والأوساط التجارية، والمهنيون، والإدارات الإقليمية. ومن النتائج التي أسفرت عنها حلقة عمل هرجيسا التزام إدارة "صوماليلاند" بالتقييم وتأييدها له. وتستهدف حلقات العمل التشاورية تحديد أولويات مبدئية من منظور إقليمي وقطاعي، وفضلاً عن مصادر البيانات والمعلومات ذات الصلة. وستعقبها تقييمات ميدانية إضافية وستتوج بوضع الصيغة النهائية لوثيقة برنامج التعمير والتنمية بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

جيم - سيادة القانون

٥٠ - افتتح رئيس الوزراء غيدي رسمياً أكاديمية أرمو لتدريب الشرطة في "بونتلاندا" في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بأرمو. وستدرب الأكاديمية، في المرحلة الأولى من عملها، ١٥٠ شخصاً، من بينهم ٢٠ امرأة. ويستند التدريب الذي يمتد ٣ أشهر إلى منهج جديد وضعه برنامج سيادة القانون والأمن التابع للبرنامج الإنمائي (انظر الفقرة ٦٢ أدناه).

٥١ - وشرع البرنامج، بالشراكة مع "وزارة العدل"، في نقل سجن هرجيسا المركزي إلى مكان آخر في "صوماليلاند" عملاً بتوصيات تقييم أجرته الأمم المتحدة لظروف السجن في عام ٢٠٠٥. وبدأت مبادرة تغيير الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بتمويل من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين. ومن المتوقع أن يكون السجن عند إنجازه نموذجاً تقتدي به سائر مرافق الاحتجاز في الصومال.

٥٢ - وفي مسعى لمساعدة الإدارتين الإقليميتين على تخفيض عدد رجال الميليشيات المسلحة إلى مستويات تُطاق وتحرير الموارد لفائدة القطاعات المنتجة، بدأ البرنامج يدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في "بونتلاندا" و "صوماليلاند" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبدأت هذه العملية بعد تسجيل أكثر من ١٧ ٠٠٠ فرد من أفراد الأمن وشملت في البداية ٥٠٠ فرد من كل منطقة على حدة. وسيستمر البرنامج، الذي يولي أهمية كبرى لإعادة الإدماج المستدام للأفراد السابقين بالقوات الأمنية، طوال عام ٢٠٠٦.

٥٣ - واستهل البرنامج مشروعاً نموذجياً لتسجيل الأسلحة في "صوماليلاند" في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥. ويركز المشروع على تسجيل أسلحة المدنيين في مركزي بوراو وغايبلي الحضريين، وسيستمر في عام ٢٠٠٦. وتم حتى الآن تسجيل أكثر من ٧٠٠ قطعة سلاح من أسلحة المدنيين. ويهدف المشروع أيضاً إلى تيسير سن القوانين التي تنظم تسجيل أسلحة المدنيين. ويتوخى توسيع نطاق هذه العملية لتشمل كافة مناطق "صوماليلاند".

٥٤ - كما استهل البرنامج، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مشروعاً نموذجياً يمتد ١٤ شهراً لترع أسلحة ٥١٢ فرداً من أفراد الميليشيات الذين يعملون لحسابهم الخاص وتسريحهم وإعادة إدماجهم في كل مقاطعات مقديشو الست عشرة.

دال - دعم إصلاح قطاع الأمن

٥٥ - ما فتئ الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي، كما ذكر آنفاً، يحثان ممثلي الخاص على المساعدة على كفالة رفع الحظر المفروض على الأسلحة من جانب مجلس الأمن لإنشاء جيش صومالي وشرطة صومالية (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وفي كل مناسبة، ذكّر ممثلي الخاص

محاوره بنص أساسي ورد في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32) يقضي بوضع خطة وطنية لإرساء الأمن والاستقرار.

٥٦ - وما زال وضع هذه الخطة، التي حث عليها مجلس الأمن، أولوية رئيسية. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن وضعها تقع على القادة الصوماليين، فإن المجتمع الدولي ليس في الوقت الحالي مهتماً بما فيه الكفاية لدعم مسعى من هذا القبيل. وهذا يعزى إلى حد كبير إلى قلة تنسيق الدعم المقدم للقطاع.

٥٧ - وقد شرع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في إنشاء فريق عامل تقني معني بقطاع الأمن لكي يوفر محفلاً لتنسيق الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن إلى أن يتم إنشاء لجنة الأمن التابعة للجنة التنسيق والرصد. وسيوفر الفريق العامل المشورة التقنية للجنة التنسيق والرصد في القضايا المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في الصومال. وشارك ممثلون للحكومة الاتحادية الانتقالية في اجتماعات الفريق العامل التي من شأنها أن تساعد على وضع تدابير تنسيقية مؤقتة تتيح للمجتمع الدولي الاشتراك في عملية تخطيط تقودها الصومال من أجل وضع خطة وطنية لإرساء الأمن والاستقرار.

هاء - دور المنظمات النسائية

٥٨ - ما زالت جماعات الدعوة والمنظمات غير الحكومية النسائية، كما ذكرت في تقريرتي السابق (S/2005/642، الفقرات من ٣٥ إلى ٤١)، تقوم بدور حيوي في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومحو الأمية وتوفير التدريب المهني للصوماليين. وتحصل على معظم التمويل لبرامجها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لكن لا تزال المنظمات النسائية تواجه عراقيل تحد من رغبتها في القيام بدور سياسي أكبر. وهذا يعزى جزئياً إلى استمرار المأزق الذي تواجهه المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٥٩ - وما زالت المنظمات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال، تقوم بدور بارز في إنشاء مخيمات ما قبل نزع السلاح ودعمها في مقديشو. ورغم أن المخيمات لا تزال تعمل، فإن بعض رجال الميليشيات غادروها على ما يبدو بسبب تدهور الوضع الأمني وانعدام الأموال الضرورية لتلبية احتياجاتهم. وما برحت بعض المنظمات النسائية، تقوم، إلى جانب بعض أعضاء الأوساط التجارية المحلية، بتمويل المخيمات حتى الآن. وخصص البرنامج الإنمائي ١٧٢ ٠٠٠ دولار لمساعدتها على دعم عملية تسريح رجال الميليشيات. ودفع نصف هذا المبلغ للمنظمات النسائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٠ - ووضع البرنامج الإنمائي أيضا استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز قدرة القائدات الصوماليات على المشاركة المجدية في الميدان السياسي من خلال الدعوة الفعالة إلى حماية حقوق الإنسان المكفولة لهن وأمنهن الاقتصادي. واستنادا إلى هذا الهدف العام، تركز الاستراتيجية على تدريب القائدات لتحسين مهارتهن القيادية وقدرتهن على استخدام أدوات الدعوة والاتصال للتصدي لمسائل من قبيل: تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى؛ والأرض وحقوق الملكية؛ والعنف العائلي؛ وبناء قدرات المشرعين (من الرجال والنساء على السواء) والمجتمع المدني للترويج للسياسات المراعية للمنظور الجنساني، والإصلاح التشريعي، ومراعاة المنظور الجنساني في الحقل السياسي على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية.

٦١ - ومن بين الأنشطة الأخرى التي يعكف عليها البرنامج الإنمائي مساعدة رابطة الصحفيات في الصومال على تدريب الصحفيات على التحقيق والدعوة ونشر المعلومات عبر وسائل الإعلام للتصدي لانتهاكات حقوق المرأة. وهناك مشروع آخر ينطوي على تدريب ١٠٥ من موظفات لجنة الخدمة المدنية في "صوماليلاند". وفي إطار برنامج سيادة القانون والأمن التابع للبرنامج الإنمائي، عينت ٥٤ امرأة للالتحاق بأكاديمية مانديرا للشرطة في "صوماليلاند". وبدأن تدريبهن في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، كانت ٢٠ امرأة ضمن ١٨٠ شخصا اختيروا للتدريب في أكاديمية أرمو للشرطة في "بونتلاند" (انظر الفقرة ٥١ أعلاه). وتتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالشراكة مع أو كسفام - هولندا (المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي)، مع ائتلاف المنظمات النسائية الشعبية الموجود مقره في مقديشو، والائتلاف النسائي التابع لناغاد (NAGAAD)، وائتلاف المنظمات غير الحكومية في "صوماليلاند"، في مجال رصد حقوق الإنسان وحماية الطفل.

٦٢ - وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، تعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع شركاء محليين لتنفيذ برنامج لتحقيق المساواة بين الجنسين. وساعدت هذه الأنشطة في توعية الجمهور بالقضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان وتدريب المشردين داخليا على مكافحة فيروس الإيدز والعنف الجنساني. ومثل مكتب للمساعدة القانونية أنشئ حديثا في هرجيسا حتى الآن ست نساء في نزاعات على الأرض.

واو - المياه والمرافق الصحية

٦٣ - نظرا لانتشار الجفاف وإدراكا لكون الحاجة إلى الحصول على المياه في أحيان كثيرة سببا للصراعات، يعكف البرنامج الإنمائي وبعض الشركاء الآخرين على تنفيذ أنشطة عاجلة لتعميق الآبار وصيانة الحفر العميقة الاستراتيجية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت

أيضا الأنشطة الإنمائية في المناطق الصومالية التي لم يصبها الجفاف. ففي شمال شرق البلاد، جرت أعمال الإنعاش بعد كارثة تسونامي كما كان مقررا. واستمرت في المناطق الشمالية البرامج الطويلة الأمد المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية والحضرية. وبدأت الأعمال في ٢٩ موقعا إضافيا في المناطق الريفية في حين استهلكت الخطط المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية في مركا وباد ويني وبوراما في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الأنشطة سكان يبلغ عددهم ٤٠.٠٠٠ نسمة من ساكني الأرياف و ١٤٠.٠٠٠ شخص من ساكني الحضر على الأقل. وجرى تحسين الدعم المباشر لتنمية القطاع واستدامته عن طريق صياغة قواعد وأحكام قانون المياه وكفالة تنفيذها في "صوماليلاند".

زاي - الصحة

٦٤ - يعتبر ظهور شلل الأطفال مرة أخرى في المنطقتين الوسطى والجنوبية، بعد قرابة ثلاث سنوات لم تسجل فيها أي حالة مؤكدة، أمرا يبعث على القلق البالغ. فرغم جهود التحصين المستهلة في حزيران/يونيه، عندما ظهر الفيروس مجددا في بعض البلدان المجاورة، اكتشف الفيروس الضاري في منطقة بنادير (قرب مقديشو) في أيلول/سبتمبر. وبدأت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حملة مشتركة عاجلة للتطعيم شملت المنطقة وستستمر في السنوات المقبلة حتى يتم القضاء على الفيروس تماما. وقبل انتشار الفيروس، تم تطعيم أكثر من ١,٥ مليون طفل دون سن الخامسة ضد الداء في عام ٢٠٠٥.

٦٥ - وإضافة إلى الجهود الجارية للتطعيم ضد شلل الأطفال، اضطلع بأنشطة تكميلية للتحصين ضد الحصبة وكزاز الأمهات والمواليد في مختلف أجزاء البلاد، بما في ذلك مناطق "صوماليلاند" و "بوتلاند" وباكول. واستهدفت هذه الأنشطة زهاء مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٩ شهور و ١٥ عاما.

٦٦ - وعقد مسؤولون صحيون من المناطق الجغرافية الثلاث للصومال اجتماعا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لمناقشة داء الملاريا والتخطيط للأنشطة الرامية إلى مكافحته. وتم حتى الآن تسليم ١٦٠.٠٠٠ ناموسية متينة مع بذل قصارى الجهود لضمان تسليم الناموسيات للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل.

حاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٧ - قطعت الصومال خطوات كبيرة على طريق وضع إطار موحد لتعزيز فعالية التصدي لفيروس الإيدز بإنشاء "لجنة وطنية لمكافحة الإيدز" في "صوماليلاند" و "بوتلاند" في عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن تتكرر هذه المبادرة في وسط الصومال وجنوبه خلال عام ٢٠٠٦.

٦٨ - وفي إطار الجهود الجارية لبناء القدرات وإقامة الشراكات من أجل التصدي لفيروس الإيدز بقدر أكبر من الفعالية وقاية وعلاجاً، يسرت اليونيسيف تدريب ٥٥ شاباً وشابة من الرجال والنساء للقيام بدور المتقنين الأقران. ودرب هؤلاء، بدورهم، ٢٠٠٠ شاب وشابة. ويسر التدريب تثقيف الشباب بعضهم بعضاً بمواضيع من قبيل التربية الجنسية، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والوقاية من فيروس الإيدز.

٦٩ - ويسرت اليونيسيف تدريب ٥٨ من الزعماء الدينيين والتقليديين والعلمانيين من كافة المناطق الثلاث لتمكينهم من الريادة في التصدي للمعتقدات وأنماط السلوك الخاطئة من خلال تعزيز الدعوة وزيادة فعالية التعبئة المجتمعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لممثلي الشيوخ من كل منطقة من المناطق الصومالية الثلاث لحضور تدريب ركز على دور الزعماء الدينيين في التصدي لفيروس الإيدز في اليمن ومصر. وشكل الشيوخ شبكة مع زملائهم من الزعماء الدينيين لتعزيز التوعية الدينية بالفيروس خلال صلوات الجمعة.

طاء - التعليم

٧٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أنجزت الدراسة الاستقصائية بشأن التعليم الابتدائي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ووزعت على المؤسسات التعليمية. وكشفت الدراسة عن ارتفاع نسبته ٢ في المائة في المعدل الإجمالي للالتحاق، من ١٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١,٩ في عام ٢٠٠٥ في المائة، وسجل معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية تحسناً متواضعاً إذ ارتفع من ١٤,٣ إلى ١٥,٩ في المائة. ومما يتصل بهذا أنه جرى تقديم أدوات جديدة سهلة الاستعمال تتعلق بنظم معلومات إدارة التعليم لأكثر من ٩٠٠٠ مدرس ومدير تعليمي بالتسلسل عبر جميع مناطق الصومال الثلاث. ومن المتوقع أن تحسن هذه الأدوات القدرات المحلية في مجال إدارة البيانات التعليمية.

٧١ - واستمر إحراز التقدم في حملة الدعوة والتشجيع على الالتحاق بالمدارس في جميع مناطق البلاد الثلاث مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في مستوطنات المشردين داخلياً. وخلال عام ٢٠٠٥، التحق بالمدارس ٣٥٩ ١١٤ طفلاً جديداً. وشملت هذه الحملة إقامة شراكات مع السلطات التعليمية والمجتمعات المحلية والتلاميذ أنفسهم. ولزيادة إمكانية الاستفادة من التعليم، تم إصلاح نحو ٣٤ مدرسة لتكون كل منها من أربع حجرات دراسية وتم اقتناء ٤٣٠ خيمة لاستخدامها كأماكن مؤقتة للتعليم.

٧٢ - وواصلت اليونسكو، في إطار برنامجها للتعليم لأغراض حالات الطوارئ والتعمير، دعم عملية السلام في الصومال من خلال مشاريع التعليم الابتدائي والثانوي، والتدريب المهني، والتربية الوطنية. ومن بين النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها حتى الآن في إطار هذا البرنامج: توفير تدريب توجيهي أثناء الخدمة لنحو ٣٠٠٠ مدرس في أحد عشر مركزاً صومالياً لدعم استعمال الكتب المدرسية التي توزعها اليونسكو؛ وتوزيع أدلة للمدرسين دعماً للمناهج الدراسية في ١٦٠ مدرسة ابتدائية في "صوماليلاند"؛ وتوفير نحو ١٠٠ منحة جامعية للطلاب الصوماليين لمتابعة مزيد من الدراسات في شرق أفريقيا و "صوماليلاند" و "بونتلاند".

باء - حماية الطفل

٧٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المدافعون عن حماية الطفل على الصعيد المجتمعي العمل مع المجتمعات المحلية الضعيفة والمحرومة في الصومال للتصدي للانتهاكات التي تمس حماية الطفل. وتساهم عملية التعبئة الاجتماعية هذه في درء انتهاك الحقوق والمساءلة عن انتهاكها، مما يحد من الصراع على المستوى المجتمعي.

٧٤ - وفي إطار متابعة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، لاسيما القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أقيمت شراكة بين اليونيسيف وأوكسفام - هولندا في الصومال للبدء في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل وحماية الطفل ورصد تلك الانتهاكات على الصعيد المجتمعي. وعملاً بهذه الشراكة، وضع شكل لرصد انتهاكات حقوق الطفل وسائر الفئات الضعيفة والمهمشة والإبلاغ عنها. وجرى أول تدريب للمنظمات الشريكة في مركا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بحضور ٣٠ مشاركاً.

٧٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجري تقييم لأنشطة اليونيسيف الأخيرة في ميدان نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم. وأصدرت توصيات استراتيجية للاسترشاد بها في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأوسع نطاقاً التي يعتزم البرنامج الإنمائي الاضطلاع بها خلال عام ٢٠٠٦ للتقليل من عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة في الصومال.

ثامنا - الملاحظات

٧٦ - أدى التوقيع على بيان عدن في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى تهيئة آفاق مشجعة للمصالحة فيما بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية. وأود أن أثنى على الرئيس عبد الله يوسف أحمد، ورئيس الوزراء علي محمد جيدي، ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ

عدن والقادة الصوماليين الآخرين لقيامهم بهذه الخطوة الشجاعة. وأرحب بالإعلان الذي أصدره رئيس البرلمان وأيده الرئيس يوسف في ٣٠ كانون الثاني/يناير، عن عقد الدورة الأولى لبرلمان الاتحاد الانتقالي داخل الصومال في بايدوا في ٢٦ شباط/فبراير. وأهيب بقيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، أن تعمل على عقد الدورة الأولى في وقت مبكر. وأحث جميع أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان على المضي إلى الأمام مع الالتزام والتحلي بالشجاعة على قدم المساواة، وبروح المصالحة الوطنية.

٧٧ - ويواجه قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية عددا من التحديات السياسية والأمنية المعقدة. ولا تزال عملية السلام هشة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام بيان عدن. وبعد سنة من الوصول إلى طريق مسدود داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، لا يعد عقد البرلمان الاتحادي الانتقالي سوى التحدي الأول في عملية الحوار الرامية إلى المصالحة وبناء مؤسسات الدولة التنفيذية في الصومال. وتتمثل الأولويات العاجلة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في أنها تشمل وضع خطة للأمن والاستقرار الوطنيين، وتشجيع المصالحة، والحاجة الملحة إلى تحسين الوضع الإنساني ونوعية الحياة للشعب الصومالي.

٧٨ - ويقع الصومال مرة أخرى ضحية لقوى الطبيعة. إذ يمثل تدهور وضع الأمن الغذائي تحديات إنسانية خطيرة، يرجح أن تكون لها أيضا عواقب سياسية كبيرة. ولو استمر الجفاف، ستصبح الحالة الإنسانية أسوأ، كما ستتدهور الحالة الأمنية الداخلية. وفي الوقت الذي تتضاءل فيه الموارد من الأغذية، ويجب التخفيف منها عن طريق المعونة الخارجية، سيزداد التنافس على هذه الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى تناحر بين العشائر وفي داخل كل عشيرة، إلى جانب أعمال الاختطاف ونهب القوافل، والابتزاز وفرض "إتاوات للحماية".

٧٩ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل المصالحة السياسية، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد وعقد البرلمان الاتحادي الانتقالي، على النحو الذي توضحه بيان عدن. والمرجح أن تؤدي جهود المصالحة إلى تعزيز تحسين الأمن ومن ثم إمكانية التوصل إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية، ولا سيما في جنوب الصومال وفي مقديشيو، حيث تتسم بيئة العمليات بأنها متقلبة للغاية. وسيتيح تحسين الوصول إلى المناطق زيادة وجود وكالات تقديم المعونة، في المناطق التي تعد فيها قليلة جدا في الوقت الراهن، ومن ثم تعزز قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

٨٠ - وأود أن أثنى على برامج الأمم المتحدة ووكالاتها لاستمرارها في توصيل المساعدة الإنسانية إلى الصومال. وسيكون الالتزام الدولي والدعم المنسق حاسما من أجل تحسين الحالة الإنسانية، التي تؤثر في الوقت الراهن على ما لا يقل عن ١,٧ ملايين نسمة في الصومال.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء للنداء الموحد لعام ٢٠٠٦ من أجل الصومال، إذا أريد التخفيف من الآثار القاسية للأزمة الإنسانية. ويرتقن توصيل المعونة بصورة فعالة إلى المجتمعات المتضررة بوجود بيئة أمنية بشكل كاف. ولا يمكن المبالغة في تقدير الحاجة إلى تقديم الدعم والمساهمات بصورة منسقة من أجل تحسين الأمن. وسيترتب على الافتقار إلى هذه الموارد الموجهة إلى هذا النشاط، ولا سيما في تنفيذ التدابير الأمنية للمرافق المشتركة التابعة للأمم المتحدة، من قبيل مهابط الطائرات، أثر عميق على توصيل المعونة في الصومال بالنسبة لكل من الأمم المتحدة وأوساط المنظمات غير الحكومية على السواء.

٨١ - ومرة أخرى أعرب عن تقديري العميق للبلدان المجاورة ولهيئة إيجاد "IGAD"، والاتحاد الأفريقي، ولجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء على جهودها المحددة والمنسقة بصورة متزايدة لدعم عملية السلام في الصومال. وأعرب عن ترحيبي بالالتزام المتجدد من جانب الإيجاد والاتحاد الأفريقي بعملية السلام في الصومال. وأدعوها، وفقا للأحكام الواردة في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2005/32) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ " ... إلى وضع خطة تفصيلية للبعثة، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وعلى أساس من توافق الآراء بصورة عامة داخل هذه المؤسسات، على أن تكون هذه الخطة متماشية مع الخطة الوطنية لإرساء الأمن والاستقرار"، وهو أيضا أمر لازم من أجل إصلاح قطاع الأمن في الصومال.

٨٢ - وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تقديري العميق لممثلي الخاص من أجل الصومال على قيادته وجهوده الدؤوبة لتعزيز الحوار والمصالحة الشاملين فيما بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وأهيب بجميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء أن تستمر في توفير الدعم والتعاون الكاملين له في سعيه من أجل هذا الهدف.